

الثابت والمتغير في السياسات والمصالح التركية في العراق ما بعد داعش: رؤية مستقبلية*

The Constant and Variable in Turkish Politics and Interests in Iraq Beyond ISIS: A Future Vision

Muhammed Yass AL-GHURAIRY**

المخلص

مع دخول تنظيم داعش الإرهابي إلى العراق، تأثرت المصالح التركية. إن الحالة التي أنشأتها هذا التنظيم الإرهابي أجبرت الجميع على التوحد وتحديد خياراتهم. وأصبحت تركيا في وضع جديد. كان الأكراد في العراق وسوريا يحاولون فرض حقيقة جديدة يجب على تركيا قبولها. استخدام الولايات المتحدة والدعم الدولي لهم في حربهم ضد تنظيم داعش، فضلا عن إعلان المسؤولين الأكراد في كردستان العراق عن الوضع الذي تشكل بعد دخول داعش والتي لا يمكن أن تعود إلى الوضع الذي ساد قبل دخول من داعش إلى الأراضي العراقية، كما ذكر رئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني، بالإضافة إلى ذلك، حاول حزب العمال الكردستاني استغلال الوضع الناتج عن سيطرة داعش وظهر علنا ودخل الحرب ضد داعش. هذه الأحداث تضع تركيا في مواجهة الخيارات الصعبة. ولن تتخلى عن حربها ضد حزب العمال الكردستاني ولن تتخلى عن مسالة منع إقامة دولة كردية مستقلة في سوريا أو العراق.

إن سياسات تركيا تجاه العراق خلال فترة وجود تنظيم داعش أوضحت أن تركيا لا تريد أن تستبعد وأن تكون قريبة من مراكز النفوذ وأن يكون لها دور واضح في رسم صورة العراق وشكله في مرحلة ما بعد داعش. وبالإضافة إلى ذلك، فإن تركيا لها تأثير حاسم على العراق، ولا سيما المياه وغيرها من القضايا. وتركيا، في موقفها وحركتها الإقليمية، تقوم على أسس القوة التركية، التي تقوم في المقام الأول على موقعها الجغرافي الاستراتيجي. لذلك، تحاول هذه الدراسة دراسة أساسيات القوة التركية وأهم المصالح التي تسعى إلى تحقيقها وتحقيقها وفقا للمشاهد المستقبلية التي يمكن توجيهها إلى العراق.

الكلماتفتاحية: العراق ما بعد تنظيم داعش، مصالح تركيا في العراق، مستقبل العراق، حزب العمال الكردستاني، تنظيم داعش.

Abstract

With the entry of ISIS to Iraq, Turkish interests were affected. The situation created by the terrorist organization ISIS forced everyone to unite and define their options. The Kurds in Iraq and Syria were and still are trying to impose a new reality that Turkey must accept. Using US and international support in their war against ISIS organization, as well as the declaration of Kurdish officials in Iraqi Kurdistan about the situation on post-ISIS Iraq has created new dimension. In addition, PKK tried to exploit the situation by publicly entering the war against ISIS. These events put Turkey in the face of a difficult choice. It will not give up its war against the PKK, nor will it relinquish the establishment of an independent Kurdish state in Syria or Iraq.

Turkey's policy towards Iraq made it clear that Turkey does not want to be excluded and that it should be close to the centers of influence and have a clear role in drawing the image and shape of Iraq beyond ISIS.

Keyword: Iraq Beyond ISIS, Interests of Turkey in Iraq, The future of Iraq, PKK, DEASH.

* Makalenin Geliş Tarihi: 15.05.2017

Yayın Kabul Tarihi: 29.11.2017

** Dr., Al-Nahrain Üniversitesi, myq80@yahoo.com

المقدمة

ان الدراسات المستقبلية أصبحت ضرورة وحاجة لا غنى عنها لكشف ماهية القادم الذي أصبح الشغل الشاغل للكثيرين، فمن لا يرغب في معرفة احداث الزمن القادم؟ ومن لا يتطلع لمعرفة ما يحوي هذا الزمن من خفايا وترتيبات وقضايا؟

ولعل التنظير للمستقبل بأبعاده المختلفة لا يعني الترف الفكري او معرفة ما تخفيه الاقدار، وانما هو جهد علمي يهدف الى اشباع الحاجة المعرفية المتزايدة والملمحة الهادفة لكشف مسارات الزمن القادم من اجل الاستعداد له والتسلح بأدواته، وكما يذكر الفن توفّر انه من الضروري التسلح بأدوات المستقبل حتى لا تصاب المجتمعات حالة صدمة مدمره.

ان دراسة المستقبل (الزمان القادم) لا تعني القفز فوق الاحداث او التوقع غير العلمي او غير المبرر الذي لا يستند على حقائق الزمن الحاضر، فالمستقبل بكل صورته ينطلق في تحليل احداث الزمن القادم من خلال استقراء حقائق الزمن الحاضر فهو يقوم على تشغيل واعمال العقل بالتفكير لأدراك احتمالات تطور الظاهرة او الانعكاسات التي يمكن ان تتركها هذه الظاهرة بعد ان تنجلي.

ان البحث في الدراسات المستقبلية يتطلب ضرورة إدراك والمام بادوات دراسة المستقبل، فتحليل واستشفاف المستقبل من التخصصات التي لاقت اهتمام واضح من قبل المؤسسات في الدرجة الأولى والباحثين المختصين بحقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية ايضاً، فبعض القضايا التي يتم دراستها يتطلب مؤسسات تقوم بجمع وتحليل كل ما يتعلق بالحالة التي يتم دراستها ومن ثم يتم تحليلها وفق أدوات المستقبل سواء كانت مصفوفة التأثير المتبادل او التنبؤ الدولي او تقنية دلفي او تقنية السيناريو الخ ...

ولعل تطبيق الاطر النظرية على سياسات وتوجهات تركيا تجاه العراق هو امر فيه نوع من الصعوبة وعلى الرغم من هذه الصعوبة الا ان أهمية الموضوع من الناحية البحثية والعملية تستلزم وتدفع للبحث في الموضوع.

إشكالية البحث

لقد بدأ يتردد على المسامع وفي محافل مختلفة وبشكل متكرر تساؤل محوري الا وهو ما هو مستقبل العراق بعد داعش؟ وما طبيعة السياسات التركية في عراق ما بعد داعش؟ وهل ستتأثر مصالح أولويات تركيا في العراق ستنبقى ثابتة؟ ام انها ستتغير وفق التغييرات التي سيفرضها الواقع الجديد في العراق؟ كما تطرح تساؤلات فرعية مختلفة.

فرضية البحث

ان البحث يحاول ان يثبت الفرضية الاتية: بالرغم من حالة الانتشار والتمدد التي قام بها تنظيم داعش في الأراضي العراقية الا ان مسألة استمرار بقاءه هو امر مؤقت، ولكن وضع العراق ما بعد داعش سوف يتأثر بالضرورة ، لهذا سوف تتأثر او تتغير مصالح تركيا تبعاً لنوع التغيير الذي سوف تتمخض عنه الحالة العراقية.

منهجية البحث

وفي إطار دراستنا لهذا الموضوع فان ما يفرض علينا اتباعه هو المرجح بين أكثر من اداة لتحليل الظاهرة وأكثر من منهج فاعتمادنا على المنهج الاستقرائي ومجموعة من المناهج المساعدة كالمنهج الوصفي والتحليلي كما اننا ملزمون باتباع اداة السيناريو القائمة على التساؤل ماذا يحدث إذا حدث كذا؟ ومن خلال طرح مجموعة من المشاهد التي تعتمد ايضاً على اتباع اداة التنبؤ الدولي من خلال استقراء الجزئيات واتباع منهج التفتيت في التحليل، فقد استخدمت هذه الاداة لتحليل احداث عده حصلت في الساحة الاقليمية والدولية.

هيكلية البحث:

فضلاً عن المقدمة والخاتمة قسم البحث الى محورين الأول: مصالح وسياسات تركيا في العراق اما المحور الثاني فاهتم بدراسة السيناريوهات المحتملة للحالة العراقية بعد داعش وبقاء او تغير المصالح والسياسات التركية.

المحور الأول: المصالح والسياسات التركية في العراق

لا يخفى على أحد ان لتركيا مصالح في العراق اقل ما يقال عنها بأنها مصالح حيوية، فالجوار الجغرافي والتداخل الحضاري والتاريخي وقرا أرضية واضحة لنمو وبروز ومن ثم تثبيت مجموعة من الأهداف والمصالح التي تسعى تركيا لتحقيقها في العراق.

وعلى الرغم من الإرث الحضاري والتاريخي الذي كان للدولة العثمانية في العراق، وتنوع مصالح هذه الإمبراطورية في هذا البلد، الا ان حالة الضعف التي أصاب جسد هذه الإمبراطورية جعل منها تتنازل عن كثير من مصالحها وأهدافها في دول عده كانت تابعه لها، وضمن سيطرتها، وكان العراق أحد هذه الدول التي كانت تخضع لسيطرة الدولة العثمانية.

ومع تأسيس الدولة التركية الحديثة عام ١٩٢٣ بنظام سياسي جديد وسياسات ورؤى مختلفة ، رأى قادة الجمهورية الحديثة بان هنالك مصالح لتركيا في العراق

ولاسيما في (ولاية الموصل) وتوابعها ومن ثم طالبوا بان تكون جزء من الدولة التركية الحديثة ، في بداية عقد الثلاثينيات طورت تركيا سياسة جديدة تجاه العراق، وكان لمعاهدة ١٩٢٦ الموقعة بين بريطانيا وتركيا والعراق دور في تطوير هذه السياسة فضلا عن تطوير وتنظيم علاقاتها مع العراق ،اذ مهدت لعلاقات شملت الجوار والحدود والنقط فضلا عن التجارة ،^١ واستمرت العلاقات وفق هذا النسق حتى سقوط النظام الملكي في العراق، فبعد سقوط الحكم الملكي في ١٤ تموز ١٩٥٨ جاء أول رد فعل رسمي تركي على لسان وزير الخارجية (فطين رشدي زولوم) الذي قال في مؤتمر صحفي عقده في أنقرة في ١٧ تموز ١٩٥٨، أن تركيا غير مستعدة للاعتراف بنظام الحكم الجديد في العراق، لأنه غير شرعي وفق الرؤية التركية ، لهذا سعت لدفع حلق شمال الأطلسي للتدخل في العراق، وطلبت من الحكومتين الأمريكية والبريطانية مساعدتها للتدخل العسكري والإطاحة بالنظام الجديد، وقد رفضت الحكومة الأمريكية الطلب، واقترحت تركيا على دول حلف بغداد في آب ١٩٥٨ دعمها للقيام بعمل عسكري يطيح بنظام الحكم الجديد في بغداد، الا ان كل من ايران وباكستان رفضتا المقترح، مما أدى إلى تراجع فكرة التدخل في العراق فاضطرت تركيا للاعتراف بالحكومة الجديدة في العراق خشية إن يؤدي ذلك إلى الإضرار بمصالحها وعلاقاتها مع الدول العربية، دون ان يلغي هذا الامر استمرار توجس تركيا من النظام الجمهوري الجديد حتى بعد سقوطه يوم الثامن من شباط عام ١٩٦٣، وفي النصف الثاني من عام ١٩٦٥ عمل الأتراك على اعادة وتوثيق علاقاتهم مع العراق نتيجة جملة من الأسباب والظروف الخارجية التي المت بوضع تركيا الدولي، ومنها انكفاءها بعد ازمة الصواريخ الكوبية ١٩٦٢ وموقف الولايات المتحدة والعالم الغربي من هذه الازمة،^٢ فضلا عن الموقف الغربي المؤيد لليونان حول جزيرة قبرص. وتطورت العلاقات العراقية التركية في حقبة السبعينيات من القرن الماضي، ولا سيما في الجوانب الاقتصادية أذ تطورت العلاقات التجارية بين البلدين في الاعوام ١٩٦٥-١٩٧٥؛

وقد ازداد التبادل التجاري بين الطرفين في عقد الثمانينيات، بعد نشوب الحرب العراقية – الإيرانية، اذ تصدر العراق قائمة الدول المصدرة إلى تركيا، فاحتل المركز الثاني بين الدول المصدرة وفق احصاءات عام ١٩٨٦، وتضاعفت استيرادات تركيا من العراق بين عامي ١٩٨٧ و١٩٨٨ وتحديداً في الجانب النفطي. وفي مدة التسعينيات

- ١ صبحي ناظم توفيق، تركيا والتحالفات السياسية، ميثاق سعد اباد. معاهدة الصداقة السوفيتية في وثائق الممثلات العراقية في إستانبول وأنقرة ٢٠٢١-٢٠١٩. بغداد: بيت الحكمة، السلسلة الوثائقية (٤)، ٢٠٠٢، ١٤-٤٤.
- ٢ علي حسين احمد، التيارات السياسية في تركيا وأثرها على مستقبل العلاقة مع العراق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص ٩٤١ - ٥١.
- ٣ اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية على الاتحاد السوفيتي ابان ازمة الصواريخ الكوبية أن يسحب صواريخه من كوبا مقابل سحب صواريخها من تركيا، وهذا الامر أدى ان تراجع تركيا سياساتها وعلاقاتها. وللتفاصيل أكثر ينظر: maharG .T nosilla .M lautpecnoC eht dna sledoM .sisirC elissiM naibuC .reht dna namfuaK .J laineD kooB ni .srehto dna rekraP .M ya dna htruof .cni .seinapmoC lliH-warGcM eTh :kroY weN) .sesneL evitanretLA fo eulaV eTh .snoitaleR lanoitaretNI gnidatsrednU .456-336.p (9991,snoiditE
- ٤ بعض الافكار الواردة في هذا الموضوع، في الأصل نشرت لنا في دراسة منشورة بعنوان: سياسة تركيا تجاه العراق بعد عام ٢٠٠٢: الواقع والمستقبل، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين العددان: ٢٣، ٤٢، ص ٨٣١.

الثابت والمتغير في السياسات والمصالح التركية في العراق ما بعد داعش: رؤية مستقبلية

اتسمت سياسة تركيا تجاه العراق بتغليب لغة الصراع اكثر من التعاون، اذ شاركت تركيا مشاركة فاعلة في حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ بمساعدتها لقوات التحالف في هذه الحرب، وكانت تهدف من خلالها إعادة تأكيد أهميتها الاستراتيجية التي تراجعت نتيجة تفكك الاتحاد السوفيتي التي وصفت بعدها «الشريك الخجول» من بعض الدول الغربية،^٥ واستطاعت تركيا وعلى لسان رئيس الأركان التركي في وقتها إن تستعيد مكانتها بمشاركتها في هذه الحرب، فضلاً عن ذلك فقد حصلت على وعود من الرئيس الأمريكي جورج بوش الاب في إن يبذل جهود جدية في مسألة التأثير على الدول الأوروبية من أجل انضمام تركيا إلى السوق الأوروبية المشتركة آنذاك، فضلاً عن سعي تركيا للحصول على اعتراف من الدول الغربية حول موضوع جزيرة قبرص.^٦

في مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية ولاسيما منذ عام ١٩٩٤ شهدت سياسة تركيا إزاء العراق تغييرا كبيرا اختلف عن موقفها الحازم خلال فترة الحرب، ويرجع ذلك لأدراك تركيا لأهمية العراق الاقتصادية بالنسبة لها.^٧ لهذا سعت تركيا الى تطوير العلاقات الاقتصادية على الرغم من الحظر الاقتصادي المفروض على العراق، فقد ادركت تركيا ان اقتصادها هو اول المتأثرين سلبياً من الحظر الاقتصادي الذي فرض على العراق، وفعلاً استمرت سياسات تركيا القائمة على التعاون الاقتصادي مع العراق حتى عام ٢٠٠٣، بعد هذا العام وعلى الرغم من ان تركيا كانت مترددة في مشاركتها في الحرب على العراق، والتي احوالت مسألة الموافقة على استخدام الأراضي التركية من قبل الولايات المتحدة في حربها ضد العراق الى المجلس الوطني التركي الكبير والذي بدوره رفض هذا الامر، الا ان الحكومة التركية ادركت لاحقاً انه سوف يتم استبعادها من أي ترتيبات يتم العمل عليها في العراق وهذا فعلاً ما أشار له بول وولفويتز في وقت لاحق عندما أشار الى عدم مشاركة الأتراك ومساندتهم الولايات المتحدة في احتلالها للعراق، لهذا بعد ان رأّت تركيا ان الكثير من الترتيبات التي يتم العمل بها في العراق لا تتلاءم مع مصالحها عملت على إعادة النظر في سياساتها وقررت المشاركة الفاعلة في الترتيبات التي تجري في العراق، ولاسيما مشاركتها في اجتماعات التي أجريت لدول جوار العراق في الكويت عام ٢٠٠٤ وقمة شرم الشيخ عام ٢٠٠٧ وغيرها...، هذا السعي التركي لأداء دور فاعل في منطقة الشرق الاوسط جاء انسجاماً مع مبادئ اربعة حددها احمد داود اوغلو والتي هي: توفير الامن الجماعي لمنطقة الشرق الاوسط والاعتماد على الحوار في حل المشكلات وتحقيق التبادل الاقتصادي الذي يتحقق ليس من خلال الاقتصاديات المعزولة، فضلاً عن ذلك التعاضد والتعدد الثقافي بين دول الشرق الأوسط.^٨

٥ نقل عن: لقمان عمر محمود احمد، العلاقات التركية الأمريكية 5791 - ١٩٩١ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية الآداب، جامعة الموصل ٤٠٠٢، ص ٥٣٢.

٦ احمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية أمودج العلاقات العراقية التركية، دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، عدد: ٢٠٠٢، ص ٩.

٧ جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٨٩٩١، ص ٦١.

8 Ahmet Davutoğlu, "Turkey's Foreign Policy Vision: An Assessment of 2007", Insight. Turkey Vol.10/No.1/2008. p.p.84-87. Available At: http://insightturkey.com/Insight_Turkey_10_1_A_Davutoglu.pdf, (Date of Access: 09.04.2017).

مصالح تركيا في العراق استمرت وفق قاعدة الجوار الجغرافي والمصالح التي تأتي من هذا الجوار، وتوزعت مصالح تركيا في العراق الى مصالح أمنية وجيوبوليتيكية ومصالح اقتصادية وغيرها، وهذا ما سوف نتناوله في هذا المحور.

أولاً: المصالح التركية الأمنية والجيوبوليتيكية

يندرج في إطار هذه المصالح ما يتمتع العراق به من أهمية جيو- استراتيجية ناتجة من الموقع الجغرافي، فضلا عن التركيبة السكانية التي يتمتع بها هذا البلد والقدرات البشرية والعسكرية، فتركيا لها حدود مشتركة مع العراق تصل الى نحو ٣٣٠ كيلومترا، مما شكل أهمية أمنية كبيرة لتركيا وتحدي كبير لتركيا، لأنها تعد من أكثر الحدود غير المستقرة وقد جاءت أهمية العراق من أهمية منطقة الخليج ذات الأهمية الإستراتيجية للقوى الكبرى بما تمتلكه من مؤهلات جيوبوليتيكية واقتصادية.^٩ فهي تتمتع بأهمية خاصة في الاستراتيجيات الدولية، بسبب امتلاكها ثروات نفطية وموقعاً استراتيجي مهم، فمنذ القدم ثمة دول كبرى عمدت الى السيطرة والنفوذ إلى هذه المنطقة الحيوية خدمة لمصالحها الحيوية.^{١٠} يضاف الى ذلك ان للمنطقة الجغرافية التي ينتشر فيها الكرد تأثير مهم في التوازنات الدولية والاقليمية ، فهذه المنطقة تربط اقليم الاناضول الداخلي ببلاد الرافدين من جهة وبالاعماق الاسيوية عبر ايران من جهة اخرى ، مما اكسب هذا الاتصال أهمية بالغة بالنسبة لتركيا^{١١} كما يؤلف العراق أهمية أمنية بالغة ايضا نتيجة تمركز بعض عناصر حزب العمال الكردستاني في شماله ، إذ تمثل هذه القضية عقبة أمنية كبيرة امام الأمن القومي التركي ، وكان ولايزال إنهاء هذه المسألة من صميم أولويات الأمن القومي لتركيا ، لهذا ابرموا العديد من الاتفاقات مع العراق لمحاربة حزب العمال الكردستاني PKK ، كما عملت تركيا مع حلفائها ، ولاسيما الولايات المتحدة من اجل انتهاء هذا الخطر، وتحديداً بعد ان احتلت الولايات المتحدة العراق ، فقبل الحرب على العراق عام ٢٠٠٣ قدم المسؤولون الأتراك مجموعة من الشروط لدعم العملية الأمريكية في العراق ، والتي عبرت وبشكل واضح عن ملامح واتجاهات سياسة تركيا حيال العراق بعد عام ٢٠٠٣^{١٢} وكان في مقدمتها عدم إقامة «دولة كردية» في شمال العراق وان تقدم الولايات المتحدة تعويضات عن الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد التركي جراء هذه العملية وعدم سيطرة الاكراد على الموصل وكركوك.^{١٣}

٩ للاستزادة حول هذا الموضوع ينظر بالتفصيل: مايكل كلير، الحرب على الموارد: الجغرافية الجديدة للزاعات العالمية، ترجمة، عدنان حسن، بيروت: دار الكتاب العربي ٢٠٠٢، ص ٦٦-٤٩.

١٠ فكرت نافع، العراق في الأدراك الأمريكي لأمن الخليج العربي: رؤية مستقبلية، دراسات عراقية، الجمعية العراقية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد:٧، السنة الثالثة، حزيران ٢٠٠٢، ص ٥٨.

١١ احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر لثجي وطارق عبد الجليل، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات وبيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٢، ص ٤٧٤.

١٢ لقمان عمر محمود، تركيا في الاستراتيجية الأمريكية المعاصرة دراسة في موقف تركيا من حربي أفغانستان والعراق، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل ٢٠٠٢، ص ٩.

١٣ نقلًا عن بحثنا، المصدر السابق.

الثابت والمتغير في السياسات والمصالح التركية في العراق ما بعد داعش: رؤية مستقبلية

ترسخت الأهداف والمصالح التركية في العراق نتيجة الأهمية الإستراتيجية التي يتمتع بها العراق، فتركيا تريد العراق ان يكون كيان موحد لأن العكس من شأنه ان يهدد أمنها الداخلي ومصالحها الحيوية، وهي بذلك سوف تتحرك حيال أي محاولة لتقسيم العراق ولمنع الأكراد من تأسيس دولة مستقلة يمكن ان تضم كركوك وبالنتيجة تهدد وجود الاقلية التركمانية، ويمكن ان يهدد مستقبلاً كيان الدولة التركية نتيجة للهاجس التاريخية التي نجمت عن اتفاقية سيفر في آب ١٩٢٠^{١٤}

وفي إطار ادراكها للأهمية الجيو- استراتيجية للعراق، تسعى تركيا في سياستها حيال العراق الى تحقيق وإنجاز مجموعة من الأهداف وأهمها:^{١٥}

١. منع إقامة أي كيان كردي مستقل في العراق، فضلا عن معارضة اي توجه يرمي الى تقسيم العراق لما له من اثر على مصالحها الاستراتيجية، فالمسؤولون الأتراك أعلنوا عن ان أية محاولة لتقسيم العراق سوف يدفع بتركيا لحماية مصالحها في العراق، كما انه يشكل خطراً على وحدتها يفوق خطر حزب العمال الكردستاني، أذ عد اردوغان في تصريح له في ٩ كانون الثاني ٢٠٠٧ ان « تقسيم العراق امراً خطير جداً وغير مقبول والعراق له عندنا اولويه حتى على الاتحاد الاوروبي».^{١٦}

فالمشكلة الكردية - كما اشرنا سابقاً - مثلت تحدي كبير ومازالت للسياسة التركية فمئذ عام ١٩٨٤ تاريخ تنفيذ حزب العمال PKK عملياته ضد القوات التركية.^{١٧} و هذا الامر شكل لتركيا تحدياً كبيراً بعد ان انتقل PKK بعملياته الى داخل بعض المدن التركية ، فاتبعت تركيا مجموعة من السياسات تجاه هذا الحزب منذ الثمانينات وحتى الوقت الحاضر ، وقد اتبع جزء كبير من هذه السياسات تجاه أكراد العراق اعلى اعتبار ان عمليات هذا الحزب كانت تشن ويتم التخطيط لها من الأراضي العراقية في شمال العراق والذي توجد قاعدة كبيرة مؤيدة لهذا الحزب ، لهذا شكلت هجمات هذا الحزب معضلة كبيرة امام تركيا ويمكن تلخيص سياسات تركيا في هذا الجانب وفقاً للاتي :

١. اتبعت تركيا في مدة الثمانينيات سياسة اتسمت بالعمل على تدمير قواعد حزب العمال في العراق، وعملت على التقارب مع الحكومة العراقية من اجل إنجاز هذا الامر. فقد كانت ترى بالتعاون مع الحكومة العراقية وقتذاك هو امر مهم لمواجهة هذا الامر.

٢. خلال مدة التسعينيات ، اتبعت تركيا سياسة مختلفة عن المدة السابقة ، بعد

١٤ محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور، بيروت: رياض الريس للنشر والكتب، ٨٠٠٢، ص ٦٢٢-٧٣٢.

١٥ نقلاً عن: محمد ياس خضير، سياسة تركيا تجاه العراق بعد عام ٢٠٠٢: الواقع والمستقبل، المصدر السابق.

١٦ محمد نور الدين، السياسة الخارجية: اسس ومركزات، في كتاب علي حسين باكير ومجموعة باحثين، تركيا: بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٢، ص ٦٢١.

١٧ محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، بيروت: مؤسسة الريس للكتب والنشر، ١٩٩١، ص ٥٩.

ان أصاب الضعف النظام السياسي في تلك الفترة ، فاتجهت تركيا الى سياسة إدارة الملف الكردي من الداخل ، وفعلاً استطاعت ان تقدم نفسها حامياً للکرد ، واستطاعت ان ترافق نشاطات الحزبيين الكرديين عن قرب ، فضلاً عن ان هذا الامر مكنها من إدارة وضبط التفاعلات التي كانت تجري بين الكرد، كمحاولة منها لإنجاز مجموعة من الأهداف ، وأهمها تفتيت قاعدة حزب العمال الكردستاني ومراقبة نشاطاته عن قرب ، وايضاً كمحاولة منها لمنع تشكيل أي كيان كردي مستقل.^{١٨}

٣. بعد عام ٢٠٠٣ اختلفت الأوضاع في العراق بشكل كامل ، فتمخض عن الاجتلال الأمريكي للعراق الى بداية مرحلة جديدة اختلفت بها أوضاع العراق كلياً فضلاً عن تغير وتبدل مصالح وسياسات القوى الإقليمية والدولية، وفيما يتعلق بتركيا فهي رأت بان مجريات الأحداث في العراق اثرت بشكل وبأخر على مصالحها وتوجهاتها ، فهي التي كانت تدير جزء كبير من التفاعلات في شمال العراق ، أصبحت وفق معطيات المرحلة الجديدة بمثابة الطرف غير المرغوب فيه من قبل الجهات السياسية في شمال العراق ، التي عبرت وبشكل وضوح عن مكنون تطلعاتها بإنشاء كيان مستقل ، فعملت هذه الجهات على صياغة الوضع الداخلي في العراق بما يؤهلها للحصول على إقليم شبه مستقل اعتبرته تركيا هو بداية قيام دولة كردية ، لذلك عملت تركيا على التقارب مع الحكومة المركزية من اجل مواجهة هذا الامر وعملت على دعم التركمان من اجل تقوية موقفهم ومنع الكرد من السيطرة على كركوك ، يضاف الى ذلك عملت تركيا على زيادة حضورها في العراق ن اجل ضمان مصالحها بعد ان رأت نفسها مستبعدة عن الكثير من الترتيبات التي تجري في عراق ما بعد عام ٢٠٠٣ ، فعملت على إعادة ترتيب أولوياتها وحاولت إعاقة التطلعات الكردية ، كما انها استخدمت القوة العسكرية بعد التنسيق مع الولايات المتحدة لمحاربة ازدياد نشاطات حزب العمال وحضوره في شمال العراق.^{١٩} من خلال تدخلها المتكرر في شمالي العراق وبقوات عسكرية كبيرة بعد توقيع اتفاق أمني بين تركيا والحكومة العراقية في ايلول عام ٢٠٠٧ بين وزير الداخلية العراقي آنذاك جواد البولاني ووزير الداخلية التركي بشير اتلاي، وبموجب هذا الاتفاق توصل الطرفان الى الاتفاق لو الإجراءات اللازمة لمحاربة حزب العمال الكردستاني، كما تم الاتفاق على عقد اجتماعات متكررة كل ستة أشهر لتنسيق الجهود الخاصة بهذا الاتفاق، وقد تبع ذلك تدخل تركي في شباط ٢٠٠٨^{٢٠}

١٨ - جلال عبد الله معوض، المصدر السابق، ص ١٥١ - ١٥١.

19 Steven A. Cook Elizabeth Sherwood-Randall. Generating Momentum for a New Era in U.S.-Turkey Relations. Council on Foreign Relations CSR No. 15, JUNE 2006. p 9-11

٢٠ العربية نت، تركيا والعراق يوقعان اتفاقاً لمحاربة المتمردين الأكراد الأتراك بكردستان ٨٢، سبتمبر ٢٠٠٢ <http://ptth.ten.aiyibaraa.www//> (تاريخ التصفح: ١٠/٢٠٧/٧١).

الثابت والمتغير في السياسات والمصالح التركية في العراق ما بعد داعش: رؤية مستقبلية

ويمكن تلخيص مسارات السياسة التركية والتي هدفت الى تحقيق مجموعة من الأهداف واهمها:^{٢١}

١. اتباع سياسة متعددة المحاور قائمة على التنسيق مع الولايات المتحدة والحكومة المركزية، فضلاً عن الأحزاب الكردية لمنع استمرار اعتبار العراق مصدر تهديد حيال تركيا.^{٢٢} وفي عام ٢٠٠٨ تم تأسيس مجلس التعاون الاستراتيجي عالي المستوى (HLS) وفي اول لقاء تم عام ٢٠٠٨ تم توقيع ٤٨ مذكرة تفاهم من ضمنها مسالة التنسيق في الحرب ضد حزب العمال الكردستاني، وفي عام ٢٠١٤ تم عقد اللقاء ثان وتم توقيع مذكرتين تفاهم في المجالات الدبلوماسية والتعليمية، فضلاً عن المياه، وخلال زيارة رئيس وزراء تركيا بن علي يلدرم الى العراق في ٧ كانون الثاني عام ٢٠١٧ أيضاً تم عقد لقاء في إطار هذا المجلس.^{٢٣}

٢. كسب ثقة جميع الاطراف العراقية ذات التأثير الفاعل في سياسة العراق ، فضلاً عن كسب الدعم الاقليمي والدولي لعملياتها العسكرية المتواصلة في شمال العراق ، عن طريق سعيها في استخدام القوة الناعمة في الوصول الى اهدافها ، مثل عقد المؤتمرات التي تهتم بالشأن العراقي ومناقشة تبعات ونتائج هجمات حزب العمال الكردستاني على تركيا لتوفير أرضية ملائمة لمواجهة هذه التهديدات ، وقد اثمرت هذه الجهود التركية في توفير غطاء شرعي لعملياتها العسكرية ضد الاكراد فلم تنفذ خلال عملياتها في عام ٢٠٠٨ لا من قبل العراق ولا حتى من قبل الاطراف الاقليمية والدولية.^{٢٤}

٣. منع إقامة دولة كردية في شمال العراق، لأنها تهدد بانفصال جزء من اراضيها التي يقطنها الأكراد،^{٢٥} والتي ان فقدتها سوف تخسر موارد اساسية مثل المياه والنفط والفحم والفوسفات والمنغنيز، فهي ليست مستعدة للتخلي عن ممارسة النفوذ والتأثير على جيرانها من خلال قضايا المياه والحدود المشتركة مع العراق وسوريا وإيران.^{٢٦}

٤. حماية مصالحها الاقتصادية ومنفذها الاقتصادي لدول الخليج العربي، فضلا عن استمرار تدفق النفط عبر موانئها والتي تجني منها عائدات اقتصادية مهمة.

٥. حماية التركمان في العراق من اي تهديد او تغيير في الساحة العراقية، فضلا

٢١ ينظر: محمد ياس خضير، المصدر السابق.

٢٢ احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي، المصدر السابق، ص ١٢٦.

23 MFA Turkey 2017. Available at: <http://www.mfa.gov.tr/relations-between-turkey-and-iraq.en.mfa>, (Date of Access: 10.04.2017).

٢٤ المصدر نفسه، ص ٢٢٦ - ٤٢٦.

٢٥ حول جلس التعاون الاستراتيجي عالي المستوى (CSLH) ينظر :

<http://www.alhayat.com/Opinion/Raghida-Dergham/13145491/>

التعاون-الاستراتيجي-بين-السعودية-وتركيا-في-وجه-التحديات

وللاستزادة حول الداخل التركي ينظر :: عقيل سعيد محفوظ، جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة (أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٢) ص ٣٠١ - ٦٠١.

٢٦ محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، المصدر السابق، ص ١٢٦.

عن ضمان بقاء كركوك بعيداً عن سيطرة الأكراد. ومنع سيطرة الأكراد على عليها نتيجة الأهمية المركبة لهذه المدينة بالنسبة لتركيا، فالنقط الموجود فيها يمكن ان يساعد الأكراد - إذا ما سيطروا عليها- في إنشاء دولة مكتفية ذاتياً، فضلاً عن ان هذه المدينة تحتوي على أقلية تركمانية.

٢. إعادة التأكيد على مسألة الموصل وأحقية تركيا فيها، فعلى الرغم من ان معاهدة الصلح بين تركيا ودول الحلفاء عام ١٩٢٣ التي نصت تسوية هذه القضية وما أقرته معاهده حزيران عام ١٩٢٦ من تسوية لموضوع الموصل الا انه تم إعادة التأكيد على هذه المسألة في سنوات لاحقة ولاسيما في حرب الخليج الثانية ، فقد كان الأتراك رؤياً محددة في ضرورة الاهتمام بهذه المدينة لما أمثلة من مجال حيوي لتركيا وهذا ما أشار له توركت أوزال في ي عام ١٩٩١ فقد ذكر « انه حالما تطأ قوات التحالف الدولي الاراضي العراقية فلندخل نحن من الشمال ولنصل حتى الموصل وكركوك» ولو قمنا بهذه العملية لكان اكراد شمال العراق وكذلك حزب العمال الكردستاني تحت اشرافنا عدا ذلك كنا استطعنا المطالبة من جديد بحقوقنا المغتصبة منذ سنوات في نفط الموصل وكركوك»^{٢٧}.

هذا الامر أعيد التأكيد عليه مرات أخرى من منطلق ان الأتراك لا يسمحوا ان تتحول هذه المدينة فضلاً عن كركوك لمصدر تهديد لأمنهم القومي، ففي إطار ذلك أشار رئيس الوزراء التركي السابق احمد داود اوغلو الى هذا الامر وأشار « ان حساسية مسألة كركوك بالنسبة لتركيا ترجع الى مبررات تاريخية ، فعندما تخلت تركيا عن كركوك والموصل كانت قد وضعت أساسين لهما قابلية الاستمرار هما الا يمثل العراق بالنسبة لتركيا تهديداً ، وأن يتطور الاقتصاد التركي داخل أطار من السلام المتبادل»^{٢٨}، لهذا تركيا لا تقبل أي تغييرات تمس التركيبة الديموغرافية لمدينة كركوك كما انها لا تقبل فرض سياسة الامر الواقع فيما يتعلق بمدينة الموصل ، لهذا يمكن ملاحظة السلوك السياسي التركي عقب سيطرة تنظيم داعش على نينوى فتحررت تركيا سريعاً ودفعت بقواتها العسكرية داخل الحدود العراقية في معسكر بعشيقية ، وعلى الرغم من عدم قيام هذه القوات بعمليات عسكرية هجومية الا انها حاولت تركيا من خلالها التذكير بان هذه المنطقة هي جزء من المجال الحيوي التركي وان لا مساس بالمصالح التركية بدون الرجوع لها.

٣. كما تمتلك تركيا وسائل تأثير مهمه على العراق ولاسيما فيما يتعلق بالمياه، فهي تعد نهري دجلة والفرات نهران عابران للحدود وليس نهران دوليان. فتركيا تحاول في سياستها المائية بعد عام ٢٠٠٣ حياال العراق تحقيق مجموعة من المكاسب السياسية والاقتصادية ومنها:^{٢٩}

٢٧ نقلا عن: محمد نور الدين، المصدر السابق، ص ٥٤٢ - ٦٤٢.

٢٨ احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي، المصدر السابق، ص ٢٢٦.

٢٩ محمد ياس خضير، المصدر السابق.

١. تحقيق تنمية اقتصاديه للمناطق التركية في الجنوب.
٢. الضغط السياسي على العراق من اجل الحصول على مكاسب سياسية واقتصادية، فاستخدام المياه كأداة في السياسة الخارجية يعد أداة بالغ الأثر لاسيما وان العراق يعاني من مشاكل عده تتصل بعدم الاستقرار، فضلاً عن عدم توفر استراتيجية واضحة للتنمية، فلا يمكن للعراق تعويض الماء باي سلعة أخرى او أي بديل اخر غير تركيا في الوقت الحاضر.
٣. مقارنة الماء بالنفط، اذ تعدهما تركيا سلعتين استراتيجيتين، تعامل كحالة واحدة.

ثانياً: السياسات والمصالح الاقتصادية

تسعى تركيا الى تحقيق مجموعة من المصالح والاهداف الاقتصادية في سياستها تجاه العراق ولعل أهمها:

١. استمرار التبادل التجاري مع العراق، فتركيا لديها علاقات تجارية مهمة مع العراق فقد وصل حجم صادرات تركيا الى العراق في عام ٢٠١٦ الى أكثر من ٧ مليار دولار، ويعد العراق الشريك الثالث في هذا المجال وبنسبة ٠.٣٪^{٣٠}
٢. استمرار تدفق النفط عبر الموانئ التركية، فالعراق يصدر كميات مهمة من النفط، فکردستان العراق تصدر اغلب نفوطها من خلال موانئ تركيا.
٣. استمرار الاستثمارات التركية في العراق، فقد وصل حجم الشركات التركية العاملة في كردستان العراق فقط في عام ٢٠١٣ الى ١٥٠٠ شركة، فضلاً عن الشركات التركية الأخرى العاملة في باقي محافظات العراق وبمختلف المشاريع.^{٣١}

المحور الثاني: العراق ما بعد داعش والسياسات والمصالح التركية

قد تكون الصور والاحتمالات لعراق ما بعد داعش متعددة انطلاقاً من الحاضر، الذي يبين لنا مساراته الحالية بان العراق ما بعد داعش سوف تتنازع رؤيتان او احتمالان بين الاستقرار الجزئي مع تعقد الأوضاع السياسية وزيادة المشكلات أكثر عما كان في السابق، وبين احتمال تقسيم العراق الى أقاليم او دول مستقلة. وفي ضوء

30 Christina Bache Fidan, "Turkish Business In The Kurdistan Region Of Iraq", *Turkish Policy Quarterly*, Volume 14 , Number 4, 2016 . p. 121.

31 Fidan, *Ibid*, p. 121.

هذه الاحتمالات يمكن التساؤل ماهي طبيعة السياسات والمصالح التركيبية في ضوء الاحتمالات التي يمكن ان يؤول اليها الوضع العراقي؟

ان الحالة العراقية نتيجة تعقد الأوضاع السياسية في العراق ودخول داعش وسيطرتها على بعض المدن العراقية، فضلاً عن تداخل مصالح القوى الإقليمية والدولية في العراق افضى بالنتيجة الى تعدد احتمالات ما سوف تؤول اليها الحالة العراقية.

لقد كثر الحديث منذ بداية تراجع سيطرة تنظيم داعش على بعض المدن العراقية عن مستقبل العراق بعد طرد هذا التنظيم ، فسيطرة هذا التنظيم على الأراضي العراقية في مدة قصيرة أدى الى إعادة التفكير بالوضع العراقي ومدى قوة الدولة العراقية وقدرتها على المحافظة على امن العراق ، فعمليات التحرير للأراضي العراقية رافقتها تطورات سياسية وامنية ، فقد استطاعت القوات العراقية بمختلف صنوفها سواء كانت تابعة للحكومة المركزية او قوات البيشمركة من اثبات قدرتها في مواجهة هذا التنظيم وفعلاً استطاعت ان تطرد هذا التنظيم من العديد من المناطق وأصبحت سيطرته محددة بمناطق قليلة ، ولعل تجليات الحالة السياسية القت بضلالها على الوضع العراقي ، فالاتفاق السياسي بين الأطراف العراقية على بعض مسارات العملية السياسية افضى الى زيادة الدعم الدولي والإقليمي للقوات العراقية في مواجهتها لتنظيم داعش الإرهابي ، ولكن الاختلاف بين هذه الأطراف قد يفضي الى قلة الدعم .

ان مسألة مستقبل تنظيم داعش يمكن القول بانه واضح فهذا التنظيم متجه للزوال والانهاء من حيث طبيعته الحالية، ولكن من المحتمل ان يتحول الى أسلوبه تنظيم القاعدة الإرهابي في الاعتماد على الخلايا النائمة وعمليات الكر والفر، ولكن السؤال الاساسي الذي يجب ان يعالج في إطار المستقبل هو: ما مستقبل العراق بعد داعش؟ ما الاحتمالات التي سيؤول لها الوضع العراقي بعد داعش؟ هل سيبقى العراق على وضعه الحالي؟ ام ان الحالة العراقية بعد انتهاء من تنظيم داعش سوف تؤدي الى مزيد من الاختلافات السياسية؟

أولاً: احتمالية تحقيق الاستقرار الجزئي في العراق

هذا الاحتمال يفترض ان الوضع في العراق بعد داعش سوف يتجه الى الاستقرار الجزئي دون تحقيق الاستقرار الكامل ، أي ان المشكلات القائمة قبل تواجد تنظيم داعش سوف تبقى على حالها وان الوضع السياسي في العراق سوف يبقى باتجاهاته قبل عام ٢٠١٤ ، فالمشكلات بين الحكومة المركزية وإقليم كردستان سوف تبقى مستمرة ولاسيما فيما يتعلق بموضوع كركوك وتصدير النفط والمناطق المتنازع عليها، كما ان المشكلات بين الأطراف العراقية ضمن الحكومة المركزية سوف تستمر وفق اتجاهاتها السابقة دون التوصل لتسوية سياسية او مصالحية شاملة مما يؤدي الى استمرار العراق بحلقة مفرغة . ويفترض هذا الاحتمال بان سياسات تركيا قد لا

تتأثر كثيراً عما كانت عليه سابقاً، ولكن عملية إعادة بناء شبكة العلاقات مع الفواعل المؤثرة في المحافظات التي كانت تحت سيطرة داعش قد تحتاج الى مراجعة واعادة ترتيب فيمكن ان يفضي الوضع ما بعد طرد داعش الى تبديل مراكز القوى في هذه المحافظات ولاسيما في الموصل.

ويستند هذا الافتراض على مجموعة من المبررات ولعل أهمها:

١. ان من مصلحة الأطراف السياسية في العراق على مختلف اتجاهاتهم يتفقون على ضرورة الانتقال بالعراق لحالة الاستقرار الأمني وعدم العودة الى الظروف التي كانت سائدة قبل عام ٢٠١٤.

٢. من مصلحة الأطراف الإقليمية تحقيق عملية الاستقرار في العراق، فليس من مصلحة دول الجوار الجغرافي ان تبقى حدودها تحت تهديد تنظيم داعش، فضلاً عن مصالحها في العراق.

٣. ان العراق يمثل مصلحة استراتيجية بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية وان عدم استقراره من الناحية السياسية واستمرار سيطرة داعش على جزء من أراضيه قد لا يخدم ذلك، بالرغم من وجود تيار واسع يرى بان الولايات المتحدة الامريكية لها يد في إدارة الأوضاع الحالية ويبررون ذلك بحجج مختلفة.

٤. الاجماع الدولي على انتهاء وجود داعش، فيعد التدخل العسكري الروسي في سوريا حدث اجماع دولي على ان مناطق النفوذ أصبحت معروفة وان مسألة التحرك على مناطق نفوذ الاخر أصبحت غير ممكنة في الوضع الحالي.

٥. ان سكان المناطق التي احتلتها داعش بعد اعلان الاخيرة لنهايتها المتطرف والذي ترافق معه موجة نزوح كبيرة، يؤيدون وبقوة مسألة الاستقرار وعدم الرجوع للمرحلة التي سبقت.

٦. ان الحرب على داعش افضت الى تشكل وضع خاص لا يشبه في كل الأحوال الأوضاع قبل وجود هذا التنظيم، فقد حصلت موجات نزوح كبيرة وتعرضت الكثير من مكونات المجتمع العراقي الى الضرر الكبير، فضلاً عن تشكل مؤسسات سياسية بعضها مسلحة خاضت الحرب ضد تنظيم داعش لا تقبل باي تسوية او وضع يمكن ان يهمشها او يستثنيها.

وعليه فان وفق هذا الاحتمال قد يكون الوضع العراقي بعد انتهاء وجود داعش لا يعني بالضرورة ان يكون مستقر بشكل كامل، فوضع العراق قبل عام ٢٠١٤ لم يكن مستقراً نتيجة ضعف الدولة المركزية على حساب تقوية فاعلين (جماعات مسلحة) يحاولون القيام بوظائف الدولة، اذ أصبحت هذه المجموعات من القوة بمكان لا

يمكن تجاهلها ولا يمكن انهاء حالة وجودها فهي أصبحت نتيجة وجود داعش (الخطر) شرعية لمواجهة هذا التنظيم، لهذا فاستعادة الدولة لمكانتها ووظائفها امر مرهون بالآتي:

١. قدرة القوات الحكومية على حسم المعارك دون الحاجة لتدخل أي مجموعة مسلحة، وهذا الأمر يعيد لها مكانتها وهيبتها وبالنتيجة يقوي الدولة على حساب الفاعلين الآخرين في الداخل.

٢. ان عملية إعادة تأهيل القوات العسكرية وإعادة النظر بالعقائد العسكرية امر مهم يمكن الدولة من خلاله ان تكون الفاعل الأول والأخير.

٣. ان الخلافات السياسية بين الإقليم والمركز وبين السياسيين أنفسهم يضعف بشكل كبير مكانة الدولة وهيبتها في الخارج، وان حل هذه الإشكالات يسهم في حل جزء كبير من المشكلة.

وفي ضوء ذلك فان حجم التحديات كبيرة، وان الوضع بعد داعش يحتمل سيناريو الاستقرار الجزئي، حتى تتمكن الدولة من اعادة ضبط التسلح وحصص السلاح بيد الدولة حصراً.

اما بالنسبة، لتركيا، فهي تسعى الى استمرار مصالحها مع العراق سواء كانت في جانبها السياسي او الأمني او الاقتصادي، ولهذا فان مصالح تركيا وفق هذا الاحتمال أيضا يمكن ان تتأثر على الرغم من ان الحالة الجديدة للعراق لا تختلف عن مقابل داعش، ولكن قد يعاد ترتيب مراكز القوى في هذه المحافظة وقد تتأثر مصالح تركيا نتيجة ذلك لهذا فان تركيا سوف تعدل اصول سياساتها وفقاً لطبيعة المتغيرات المستجدة.

ثانياً: احتمالية تحول العراق الى الاقاليم

هذا الاحتمال يقوم على افتراض مؤداه « نتيجة لاستمرار حالة عدم الاستقرار الأمني والسياسي نتيجة عدم اتفاق الجهات السياسية على مسارات حل واضحة ومتفق عليها، فضلاً عن وجود تأييد من بعض القوى الدولية والإقليمية، فان هناك أطراف سياسية سوف تعمل على انشاء أقاليم مستقلة». فمثلاً دعوة نائب رئيس الجمهورية أسامة النجيفي الى ضرورة تشكيل أقاليم في العراق كما هو موجود في إقليم كردستان لتجنب العودة الى الحالة التي أنتجت داعش ، ولكن يقابل هذه الدعوة رفض واسع من التحالف الوطني العراقي الذي يرى ان هذا الامر سوف يؤدي الى تفنيت وتقسيم العراق ، وعدوا وجود القوات التركية في معسكر بعشيقية هو جزء من مشروع تقسيم العراق كما قال السيد هادي العامري ، وان تركيا تحتفظ بعلاقات متينة مع الكرد واسامة النجيفي وسعيها في دعم حرس نينوى بقيادة محافظ

الثابت والمتغير في السياسات والمصالح التركية في العراق ما بعد داعش: رؤية مستقبلية

نينوى السابق اثيل النجيفي ماهي الا محاولة من تركيا للعودة كفاعل رئيس في نينوى.³²

ان ما يدعم هذا الاتجاه هو ان الولايات المتحدة الامريكية بعد احتلالها للعراق عام ٢٠٠٣ ومحاولاتها بسط سيطرتها الكاملة واجهته مجموعة من العقبات والتي دفعت بالولايات المتحدة الامريكية الى طرح مشروع التقسيم كحل رآته ملائماً للحالة العراقية في إطار كمشروع جوزيف بايدن الذي صوت عليه مجلس الشيوخ الأمريكي.

كما ان التدخلات الخارجية للكثير من القوى الإقليمية مثل إيران وتركيا وبعض الدول الأخرى جعل من العراق مقسماً من حيث مناطق النفوذ، فهذه القوى الإقليمية، يضاف إليها القوى الدولية الفاعلة والمهتمة في الشأن العراقي اذ ما استمرت حالة التقاطع في المصالح بين هذه الدول مصحوب بعدم اتفاق سياسي داخلي قد تدخل العراق في ازمات اخرى، ورغبة من البعض في انشاء أقاليم وفق الدستور العراقي. وان ما يدعم هذا الامر هو ان إقليم كردستان يعيش حالة استقرار أمني ويستطيع ان يؤثر بشكل فاعل في المعادلة السياسية العراقية، وهذا الامر سوف يدفع بعض القوى السياسية لاسيما (العرب السنة) الى المطالبة مرة أخرى في انشاء إقليم أو أكثر في مناطق وسط وشمال غرب العراق، وقد يحاول هؤلاء ان يجدو المبررات التي لاسيما منها المبررات الدستورية والمبررات حالة الدمار وعدم الاستقرار التي نتجت عن احتلال تنظيم داعش الإرهابي لمناطقهم.

فيما يتعلق بسياسات تركيا، فان التقارب التركي مع إقليم كردستان، على الرغم من انه متعدد الأبعاد الا ان ذلك لا يعني تنازل تركيا للکرد في تشكيل دولة مستقلة فلو راجعنا تصريحات المسؤولين الأتراك على فترات مختلفة وحتى الوقت الحاضر، فإننا نرى بأنها تؤكد دائماً على مسالة عدم تشكيل دولة مستقلة، ولهذا فان ما يخدم مصلحة تركيا بالدرجة الأساس هو ان تشكل أقاليم مناهضو الحال في إقليم كردستان، كما ان وضع كركوك وهذا هو الامر المهم يجب ان يحسم وفق قناعة تولدت عند الأتراك مؤخراً ان يتم ادارتها بشكل مشترك بين المركز وإقليم كردستان، او انها تكون جزء من إقليم كردستان والمسألة الأخيرة بدأت تركيا تحبذها اكثر لاسيما بعد سعي الحكومة العراقية ربط حقول نفط كركوك بشبكة انابيب جديدة، فقد وقعت الحكومة العراقية في ٢٠ / ٢ / ٢٠١٧ على مذكرة تفاهم مع ايران من قبل وزير النفط العراقي ووزير النفط الإيراني واهم ما تضمنته هو مسألة تشكيل لجنة لدراسة إمكانية ربط مد أنبوب نفط ينقل نفط كركوك عبر الأراضي الإيرانية،³³ وهذا

32 Omer kassim & Randa Slim, Iraqi after ISIS: Three Major Flashpoint, Middle East Institute, April 2017. Available at: <http://www.mei.edu/content/article/iraq-after-isis-three-major-flashpoints>, (Date of Access: 05.04.2017).

33 ينظر موقع وزارة النفط العراقية، العراق وإيران يوقعان مذكرة للتعاون المشترك بين البلدين في مجال النفط والغاز في ٢٢ / ٢ / ٢٠١٧: متاح على الموقع الآتي:

حفصت لـ (خيرات) ، <http://www.oil.gov.iq/index.php?name=News&file=article&sid=1441>، (02.04.2017).

الامر يهدد بشكل مباشر مصالح تركيا الاستراتيجية في العراق فهي الممر الأول لتصدير نفط كركوك وإقليم كردستان ولن تسمح بهذا الأمر ، وقد جاء توقيع هذه المذكرة بعد زيارة رئيس وزراء تركيا إلى العراق بمدة قصيرة ، يضاف إلى ذلك فإن هذا الأمر سوف يؤثر على مساعي تركيا وهدفها في تحول ميناء جيهان إلى مركز رئيس لتصدير النفط من العراق ودول اسيا الوسطى ونقط بحر قزوين،^{٣٤} يضاف إلى ذلك تسعى تركيا إلى منع PKK من إقامة قواعد مستقرة وثباته له في العراق لاسيما بعد انتشاره في سنجار وبشكل علني بعد ان تم طرد داعش منها ، لهذا تركيا قامت بعمليات عسكرية استهدفت قواعد هذا الحزب في سنجار ومناطق أخرى في شمال العراق ، مما دفع حكومة إقليم كردستان التي ترتبط بمصالح استراتيجية مع تركيا إلى الدعوة مجددا لسحب حزب العمال الكردستاني قواته من شمال العراق لأنه يضر بمصالح الكرد وعلاقاتهم .

ويبدو من كل ذلك ان تركيا على الرغم من تعهداتها في سحب قواتها من معسكر بعشيقه الا انها لم تقم بذلك لحد الان، ويرجع ذلك إلى ان تركيا ترى ان مصالحها الاستراتيجية في العراق مهددة في مرحلة ما بعد داعش، فيمكن ان يؤدي الامر إلى استبعادها تدريجياً من المعادلة الجديدة في العراق، لاسيما وان هناك تنافس تركي إيراني^{٣٥} في تحقيق مكاسب ومناطق نفوذ، فهي تسعى إلى ضمان مصالحها حتى وان اضطرت إلى استخدام قواتها العسكرية. وما تصريحات المسؤولين الأتراك مؤخراً وانتقادهم لبعض الجهات العراقية ما هو الا تعبير عن ان تركيا لن تتخلى عن مصالحها في العراق لأنه يمثل مصلحة استراتيجية ومجال حيوي لها.

ان تحليل الاتجاهات المستقبلية للعراق بعد داعش امر مهم وفي الوقت نفسه يبدو ان الاتجاهات وفق الواقع الحالي لا تعطي املاً بتحقيق الاستقرار التام، فمثل ما هو معروف ان فهم الاتجاهات المحتملة لمستقبل أي ظاهره يرتبط وبجزء كبير بالوضع القائم، فلا يمكن لأي مختص ان يعطي استنتاجات مستقبلية دون الاعتماد او المرور بالوضع الحالي، فالأحداث التي تحصل غير المرتبطة بالواقع تكون اما بصيغة تدخل عسكري غير متوقع او كوارث طبيعية او ثورات واحداث غير متوقعة.

الخاتمة والاستنتاجات

لا شك ان مسببات حالة عدم الاستقرار التي أدت إلى بروز وتمدد تنظيم داعش كانت ذات طبيعة داخلية بالدرجة الأساس فضلاً عن مدخلات البيئة الخارجية المحيطة بالعراق بعد عام ٢٠٠٣ التي كان لها دور في تشكيل حالة عدم الاستقرار في العراق.

٣٤ ينظر: سمر خليل إبراهيم، التوجهات السياسية والاقتصادية التركية حيال دول اسيا الوسطى بعد الحرب الباردة وفاقها المستقبلية، بيروت: دار السنهوري، ٦١٠٢، ص ٠٨٢ - ٦٨٢.

٣٥ حول التنافس التركي الإيراني في العراق ينظر: عمار مرعي الحسن، التنافس التركي الإيراني للسيطرة على العراق بعد عام ٢٠٠٢: من يرث الرجل المريض تركيا العثمانية أم إيران الفارسية (بغداد: دار الكتب العلمية، ٤١٠٢)، وينظر موريل ميرك -فايسباخ وجمال واكيم ، السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ العام ٢٠٠٢ (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ٤١٠٢) ص ٦٢٢-٩٩١.

ان الأوضاع التي مر بها العراق منذ حزيران عام ٢٠١٤ وحتى الوقت الحاضر كانت كفيلة بتغيير العديد من المسلمات، فضلاً عن إعادة تشكيل مراكز القوى والتأثير في الداخل العراقي، فضلاً عن انها أنتجت كرسى حالة التبعية للبعض، وأنتجت وضع إقليمي ودولي.

تعد تركيا احد اهم دول الجوار الجغرافي للعراق ، فهي دولة إقليمية ذات مشروع إقليمي قائم على تحقيق المكانة الإقليمية والدولية فضلاً عن المصالح الأخرى السياسية والاقتصادية الخ ، ويعد العراق احد اهم المناطق التي ركزت ومازالت عليه تركيا لتحقيق هذه الأهداف بما يتوافر عليه من مميزات يمكن ان تمثل الجائزة الكبرى لمن يتحصل عليها قبل الآخرين ، ويقابل هذه المصالح التركية تنافس إقليمي محموم من قبل أطراف أخرى يمكن ان يؤثروا بطريقة وأخرى على تركيا ولاسيما ايران التي تمتلك وسائل تأثير في العراق قد تتفوق على تركيا كثيراً.

وانطلاقاً من المصلحة القومية العليا لتركيا فقد حاولت منذ عام ٢٠٠٣ الى ضمان مصالحها واتبعت العديد من السياسات وصاغت العديد من الثوابت في سياساتها تجاه العراق وكان في مقدمة الثوابت هو منع إقامة دولة كردية وايضاً حماية التركمان وضمان مصالحهم واستمرار مصالحها الاقتصادية مع العراق في مجال النفط والتجارة والاستثمارات، لهذا بنت تركيا شبكة علاقات واسعة كجزء من سياسة تتبعها لتحقيق أهدافها أعلاه.

ومع دخول داعش الى العراق فقد تأثرت المصالح التركية بشكل وبأخر فالحالة التي أنتجها وجود تنظيم داعش الإرهابي فرضت على جميع الأطراف سواء كانت داخلية او خارجية ان تتوحد وتحدد خياراتها ، وهنا أصبحت تركيا امام وضع جديد ، فلاكراد في العراق وسوريا كانوا ومازالوا يحاولون فرض واقع جديد يكون لزاماً على تركيا القبول به ولاسيما ما يتعلق بمحاولات أكراد سوريا تشكيل كيان مستقل مستغلين الدعم الأمريكي والدولي لهم في حربهم ضد تنظيم داعش ، فضلاً عن اعلان المسؤولين الكرد في كردستان العراق حول الوضع الذي تشكل بعد دخول داعش وانه لايمكن العودة للوضع الذي كان سائداً قبل دخول داعش للأراضي العراقية كما ذكر ذلك رئيس إقليم كردستان مسعود برزاني ، يضاف الى ذلك حاول حزب العمال الكردستاني استثمار الحالة الناتجة عن سيطرة تنظيم داعش فظهر علنا ودخل في الحرب ضد تنظيم داعش ، فهذه الأحداث وضعت تركيا امام خيارات صعبة ، فهي لن تتخلى عن حربها ضد حزب العمال الكردستاني كما انها لن تتنازل عن موضوع منع إقامة دولة كردية مستقبله في سوريا او في العراق ، وهذه تعد من الثوابت الأساسية ، كما ان سياسات تركيا التي اتبعتها تجاه العراق خلال مرحلة وجود تنظيم داعش أوضحت وبشكل لاقت ان تركيا لا تريد ان يتم استبعادها وأنها يجب ان تكون قريبة من مراكز التأثير ويكون لها دور واضح في رسم صوره وشكل العراق ما بعد داعش ، يضاف الى ذلك ان لتركيا وسائل تأثير حاسمة على العراق ولاسيما مسألة المياه ومسائل أخرى ، وتتطلب تركيا في تعاملها وحركتها الإقليمية من منطلقات قائمة على مكونات القوة التركية المستندة بدرجة أساس على الموقع الجيوستراتيجي الذي

تتمتع به.

قائمة المصادر

بالعربية

احمد داود اغلو، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات وبيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٠.

احمد نوري النعيمي، عملية صنع القرار في السياسة الخارجية التركية أنموذج العلاقات العراقية التركية، دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، عدد: ٣٩، ٢٠٠٢.

جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨.

سرمذ خليل إبراهيم، التوجهات السياسية والاقتصادية التركية حيال دول اسيا الوسطى بعد الحرب الباردة وافاقها المستقبلية (بيروت: دار السنهوري، ٢٠١٦).

صبحي ناظم توفيق، تركيا والتحالفات السياسية. ميثاق سعد اباد. معاهدة الصداقة السوفيتية في وثائق الممثلات العراقية في إستانبول وأنقرة ١٩٣٠ = ١٩٥٣، بغداد، بيت الحكمة، السلسلة الوثائقية، ٢٠٠٢.

العربية نت، تركيا والعراق يوقعان اتفاقا لمحاربة المتمردين الأكراد الأتراك بكرديستان، ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٧، <http://www.alarabiya.net>، (تاريخ التصفح: ٢٠١٧/٧/٠١).

علي حسين احمد، التيارات السياسية في تركيا وأثرها على مستقبل العلاقة مع العراق، رسالة ماجستير (غير منشوره)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد ٢٠٠٥.

فكرت نامق، العراق في الأدراك الأمريكي لأمن الخليج العربي: رؤية مستقبلية، دراسات عراقية، الجمعية العراقية للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد، العدد: ٧، السنة الثالثة، حزيران ٢٠٠٧.

لقمان عمر محمود احمد، العلاقات التركية الأمريكية ١٩٧٥ - ١٩٩١ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه (غير منشوره) كلية الآداب، جامعة الموصل، ٢٠٠٤.

لقمان عمر محمود، تركيا في الاستراتيجية الأمريكية المعاصرة دراسة في موقف تركيا من حربي أفغانستان والعراق، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، ٢٠٠٦.

مايكل كليبر، الحرب على الموارد: الجغرافية الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة، عدنان

حسن، بيروت: دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢.

محمد نور الدين، السياسة الخارجية: اسس ومركزات، في كتاب علي حسين باكير ومجموعة باحثين، تركيا: بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٠.

محمد نور الدين، تركيا الصيغة والدور بيروت: رياض الريس للنشر والكتب، ٢٠٠٨.

محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات (بيروت: مؤسسة الريس للكتب والنشر، ١٩٩٧.

موقع وزارة النفط العراقية، العراق وإيران يوقعان مذكرة للتعاون المشترك بين البلدين في مجال النفط والغاز في ٢٢ / ٢ / ٢٠١٧: متاح على الموقع الآتي: <http://www.oil.gov.iq/index.php?name=News&file=article&sid=٤٤١>، (تاريخ التصفح: ٠٢٠٥٢٠١٧).

بالإنكليزية

ALLISON, Graham T., Conceptual Models and the Cuban Missile Crisis, in Book Denial J. Kaufman and Jay M. Parker and others, Understanding International Relations ,The Value of Alternative Lenses , (New York :The McGraw-Hill Companies .Inc, Fourth Editions,1999).

COOK ELIZABETH, Steven A. Sherwood-Randall. Generating Momentum for a New Era in U.S.-Turkey Relations. Council on Foreign Relations Csr No. 15, June 2006.

DAVUTOĞLU, Ahmet, “Turkey’s Foreign Policy Vision: An Assessment of 2007”, Insight.TurkeyVol.10/No.1/2008. p.p.84-87. Available At: http://insightturkey.com/Insight_Turkey_10_1_A_Davutoglu.pdf, (Date of Access: 09.04.2017).

FIDAN, Christina Bache, “Turkish Business In The Kurdistan Region Of Iraq”, *Turkish Policy Quarterly*, Volume 14 , Number 4, 2016.

KASSIM, Omer & SLIM, Randa, Iraqi after ISIS: Three Major Flashpoint, Middle East Institute, April 2017. Available at: <http://www.mei.edu/content/article/iraq-after-isis-three-major-flashpoints>, (Date of Access: 05.05.2017).

MFA Turkey 2017. Available at: <http://www.mfa.gov.tr/relations-between-turkey-and-iraq.en.mfa>, (Date of Access: 10.04.2017).

Summary

A key question is frequently asked: What is the future of Iraq after ISIS? What is the nature of Turkish policies in post-ISIS Iraq? Will the interests of Turkey's priorities in Iraq remain stable? Or will it change according to the changes that will be imposed by the new reality in Iraq? It also raises different sub-questions.

The study is trying to prove the following hypothesis: despite the state of proliferation and expansion carried out by the ISIS in the Iraqi territory, but the issue of continued survival is temporary, but the post-Iraq ISIS will be affected in this way will be affected or change the interests of Turkey depending on the type of change that will Resulting from the Iraqi situation.

In addition to the introduction and conclusion, the study was divided into two parts: the first concerned the study: the interests and policies of Turkey in Iraq, the second concerned studying the possible scenarios of the Iraqi situation after the ISIS and the survival or change of Turkish interests and policies.

The study attempted to study Turkish interests and policies in post-ISIS Iraq. There is no doubt that the causes of the instability that led to the emergence and expansion of the ISIS organization were of an essentially internal nature as well as the external environment inputs surrounding Iraq after 2003, Formation of instability in Iraq.

The situation that Iraq has experienced since June 2014 until the present has been able to change many of the constants, as well as the restructuring of centers of power and influence within the Iraqi home, as well as it produced devoted dependence of some, and produced a regional and international situation.

Turkey is one of the most important countries in the geographical proximity of Iraq, it is a regional state with a regional project based on the achievement of regional and international status as well as other political and economic interests, etc. Iraq is one of the most important

areas that have focused and is still Turkey to achieve these objectives with the features that can represent The big prize for those who get it before others. These Turkish interests are matched by a great regional rivalry by other parties that could affect in one way and another Turkey, especially Iran, which has influence in Iraq that may outperform Turkey.

Turkey has endeavored since 2003 to safeguard its interests, followed many policies and formulated many constants in its policies towards Iraq, and was at the forefront of the constants of preventing the establishment of a Kurdish state, protecting the Turkmen, safeguarding their interests and maintaining their economic interests with Iraq in the field of oil, trade and investments. Turkey has built a broad network of relationships as part of its policy to pursue its above objectives.

The future trends in post-ISIS Iraq have many possibilities. Some believe that the status of Iraq after ISIS will remain the same before ISIS enters Iraqi territory, which remains in partial stability. While others see that Iraq will be heading to the formation of the provinces because this represents the desire and interest of some of the Iraqi political parties and some international and regional powers.

Turkey's interests in Iraq and its policies will undoubtedly be affected within the framework of the average future. Turkey's interests in accordance with current trends have declined. This decline is due to Turkey's inability to exert influence on Iraq in accordance with its previous vision. Especially with the decline of the internal forces that relied on it, represented by the former governor of Nineveh (Ethel Nujafi), it tried to support its presence through training and providing assistance to the Nineveh Guards led by (Ethel Nujafi). This is why Turkey seeks to exert influence on the Iraqi authorities and through its means of pressure to ensure its interests in Iraq beyond ISIS.

Turkey will not allow the Kurdistan Workers' Party (PKK) to establish established and stable bases in northern Iraq, as in Sinjar, and it will work to fight this organization until it is eliminated. Or that this party to enter into new agreements are well established different from previously held with the Turkish government through which vows not to compromise the security and interests of Turkey.